(1) التعليم والاقتصاد:

من المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد صلة وثيقة ؛ فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يُقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم ، وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع تحابي جميعها التنمية بشكل أو آخر . ومن جانب آخر فالاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة .

ويتم النظر إلى التعليم، على المستويين الفردي والعمومي، باعتباره مزيجاً من الاستهلاك والادخار، فالأسرة (أو المجتمع) تنفق على التعليم كنوع من الاستمتاع بالتعليم بحد ذاته من جانب، وعلى أمل الحصول منه على عوائد مستقبلية متمثلة، بين أمور أخرى، بفوارق الأجر الناجمة، مبدئياً، عن التعليم. إن "جُرعة" الاستثمار تتزايد أهميتها كلما ارتفعنا على السلم التعليمي من جانب، وكلما توجهنا إلى الفروع التطبيقية من التعليم من جانب آخر .

وتختلف التقويمات لأسباب نجاح تجربة النمور الآسيوية Ranis (1995), World Bank (1993) أو لانتكاستها . فمن بين الكتابات من يقدمها كتجربة ناجحة أو كحالة يمكن أن تقدم دروساً مهمة لدول أخرى ، إلى دراسات أخرى تعيد هذه الظاهرة إلى ظروف خاصة قد لا يمكن تكرارها في العالم. ولكن الأمر الأساسي أن التوجه نحو التصدير والاهتمام بالموارد البشرية والإنفاق على البحث العلمي والتطوير وإيجاد البنية الأساسية العلمية والتقانية وخصوصاً في مجال الاتصالات والمعلومات هي الأسس التي تتردد أكثر من غيرها في توصيف تلك التجربة، وهي أمور تحتاج إلى بحوث إضافية عن الوطن العربي ومحددات قدرته التنافسية .

وعلى الرغم مما هو معروف أن نظام التعليم الياباني الأساسي العام يعد من أحسن النظم التعليمية في العالم فإن اليابانيين منشغلون دوماً في عمليات الإصلاح (مراجعة دورية إجبارية للمناهج كل خمس سنوات) . كما أن الولايات المتحدة قد شعرت بتدهور تنافسيتها وعزته إلى قصور نسبي في نظامها التعليمي، فأجرت الإصلاحات اللازمة بعد تقرير "أمة في خطر" . كما أن الأوروبيين يجرون تعديلات على نظامهم التعليمي (مثلاً برنامج أوريكا) . فإذا كان حال الأمم المتقدمة تجاه منظومتها التعليمية بهذا القدر من التخوف

على نوعيتها ومدى ملاءمتها فإن البلدان العربية أحوج ما تكون إلى مثل هذه المراجعة المستندة بآن واحد إلى التحليل الاقتصادي وإلى قيم اكتساب المعرفة في التطور الإنساني (انظر وديع 1991).

1-2 أسباب أو مصادر النمو الاقتصادي:

يُلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو الاقتصادي أو مصادره تتركز في عوامل مثل:

- **تزايد في مدخلات العمل**: تنجم عن زيادة عدد السكان وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.
- **تحسين في نوعية مدخل العمل**: فالناس أصبحوا أكثر تعليماً وصحة مما كانوا عليه في الماضي. وكنتيجة فإن ما يمتلكه المجتمع من مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مسهماً في إنتاجية أكبر.
- **الزيادة في رأسمال الفيزيائي**: وعلى الأمة، من أجل زيادة مخزونها من رأس المال الفيزيائي، أن تدخر، أي أن تتخلى عن بعض استهلاكها الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر. وتمكّن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي الأفراد من إنتاج أكبر في ساعة العمل أو بعبارة أخرى تزيد في الإنتاجية.
- **اقتصاد الحجم**: كلما ازداد حجم المؤسسة والسوق ينمو الاقتصاد. وتشير تجارب الأمم أن الناتج يفوق الزيادات في المدخلات.
- **تحسين التكنولوجيا**: تقدر إحدى الدراسات الحديثة "أن التقدم في المعرفة" قد أسهم بنحو 28% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1929 و 1982 . إن المعلومات (المعارف) الجديدة عند تطبيقها على عمليات الإنتاج قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية لإنتاج المنتجات. وأيضاً إنها تقدم منتجات جديدة وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية. أو لم تكن تستعمل الاستعمال الاقتصادي.

2-2 مزايا التعليم:

وينظر إلى التعليم في كثير من الدراسات، على أنه:

- يرفع الإنتاجية.
- يرفع الاستثماروالادخار.

- يساعد على التغير التقاني (التكنولوجي) .
- يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية.
- يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع.
- يكمل أدوار المدخلات الأخرى في عملية الإنتاج .
- يشجع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي (العمل بأجر) .
- ذو علاقة مع توقع الحياة.
- يخفض الخصوبة (ويحسن استعمال تقنيات منع الحمل.)
- يرفع تعليم الأبوين، و نوعية الطفل وصحته ومكانته اللاحقة.
- يؤثر على قرار الهجرة وبذلك تزيد الإنتاجية.
- يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص.
- يضمن التشغيل وفي القطاع العام ومناصبه على وجه الخصوص.

والدراسات عديدة لمثل هذه الارتباطات لكن دون التأكد، في كل حين، من السببية أو حتى اتجاه العلاقة ومدى فترة الإبطاء. إلا أنه ليس كل تعليم بالضرورة مواتيا للتنمية ، فالتعليم قد:

- يلتهم موارد من الأولى أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى.
- يسيء توزيع الموارد داخله أو يستعملها بكفاءة متدنية.
- يسيء إلى قدرات الأفراد من خلال إيجاده متعلمين غير لازمين لمهن أو يخلق تطلعات غير مبررة وبالتالي يكون سبب بطالة المتعلمين.
- يسهم في هجرة الأدمغة.

3-2 الإنتاجية:

تعرف إنتاجية العمل (وتقاس) بشكل واسع على أنها الناتج من ساعة عمل العامل. وصورة الكسر تتكون من إحدى صيغ قياس GNP بالأسعار الثابتة وعادة ما يؤخذ على مستوى الصناعة، بينما مخرج الكسر هو مدخل العمل مأخوذاً من بيانات الصناعة المعنية للتشغيل والساعات.

وبسبب تعقد عملية الإنتاج فإن هذه القياسات العريضة للإنتاجية ليست بالضرورة مؤشرة على فعالية العمل. وبحوث أخرى في قياس الإنتاجية تدخل إسهام استثمارات المصانع والأدوات (التجهيزات)، نوعية قوة العمل وتقيس الساعات الفعلية في الشغل. ومن المفترض أن تقدم إحصاءات مكاتب العمل قياسات عن الإنتاجية بشكل دائم.

وتتأثر الإنتاجية بمجموعات من العوامل يمكن تلخيص أهمها بما يلي:

(1) مجموعة العوامل التكنولوجية (تطوير أدوات الإنتاج وصيانتها ، تنظيم العمل، البحث العلمي والتقاني، وتائر انتشار التقانة وتطبيقها ، الاستثمارات المادية)

(2) مجموعة العوامل البشرية (القيم تجاه العمل والحوافز المادية والمعنوية، التعليم والتدريب، الصحة والتغذية، شروط العمل الإنسانية.. المشاركة والمبادهة،.. الأمن الصناعي، التنظيم النقابي والمهني، فرص القيادة، الإدارة وتنظيم استخدام وقت العمل، وإدارة أدوات الإنتاج، مراقبة الجودة، فرق العمل.).. .

(3) مجموعة العوامل الطبيعية والمادية والمجتمعية (مواد الإنتاج وأنواع المنتجات، الخدمات الاجتماعية الملحقة بالعمل، الظروف الطبيعية والمناخية..، البنى المؤسسية، المشروع الحضاري التنموي للأمة وللمنشأة، الفقر ونمط توزيع الدخول....) .

4-2 التعليم والنمو وسوق العمل :

إذا كان الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب مصادر النمو الاقتصادي يعيدونه إلى عدد من العوامل منها التزايد في مدخلات العمل وتحسين في نوعية هذا المدخل والزيادة في رأس المال المادي واقتصاد الحجم فإنهم يعيرون أهمية خاصة إلى دور التحسن في التعليم والتكنولوجيا؛ إذ إن المعارف الجديدة ليست قادرة على تقليص كمية

المدخلات اللازمة للإنتاج فقط؛ بل تمكن من تقديم منتجات جديدة أيضاً ، وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية أو لم تكن تستعمل الاستعمال الاقتصادي.

إن معظم أدبيات اقتصاديات التعليم والتدريب تشير إلى دورهما كمحدد أساسي للإنتاجية (على الرغم من نظريات الفلتر والإشارة وتجزئة أسواق العمل في تفسير هذا الدور أو نفيه) . (انظر لمسح عن الموضوع، وديع 1997) . ويعترف الكتاب الأبيض البريطاني بأهمية التعليم والتدريب في رفع القدرة التنافسية.

وتظهر أهمية رأس المال البشري في المنافسة الاقتصادية (Timbeng 1993) كما ظهرت في النمو الاقتصادي Denison 64 و Denison & Parker 80 و Cohn & Geske 1990 . ويشهد اهتمام الدول في إنشاء الجامعات وربطها بنظام الإنتاج وحاجات المجتمع على هذا التقدير.

إن دور المستحدثين جوهري في نمو التنافسية الاقتصادية للبلاد وعلى مستوى التشغيل، على الأقل بسبب قدرتهم على الابتكار. ولذلك تصبح المسألة كيف يمكن للمجتمع أن يحفّز رجال الأعمال المحتملين ليصبحوا مستحدثين بمعنى الكلمة وينشئون ويطورون مؤسسات عالية القدرة على الابتكار والازدهار. وهو أمر يحتاج إلى توفيقة من الأدوات بدءاً من السياسة العمومية الصحيحة إلى تكوين عال لوسائل التمويل ومختلف أشكال الدعم. وقد تسهم النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع وعلم النفس في تحديد ماهية السياسة "الصحيحة" التي تحفز الاستحداثية وتوجهها لرفع القدرات التنافسية.

تشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب) ، وهو ما يشكل مركزاً لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على آماد طويلة.

لقد وجد Barro 1994 , Barro & Lee 2000 بدراسته لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و1995، أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها. فقد بين أن النمو مرتبط إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من

المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى مكملون للتقانات الجديدة، ويؤدون دوراً مهماً في نشر التقانات، الأمر الذي يشكل عنصراً رئيساً في عملية التنمية. ولا يلعب التعليم الابتدائي دوراً معنوياً في النمو إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي. لكن اللافت للنظر أن نتائجه قد بينت ارتباطاً غير ذي معنوية بين سنوات التعليم المحصلة من المستويين الثانوي والعالي لدى الإناث وبين النمو. وهو أمر يصعب قبوله من جانب المدافعين عن تعليم المرأة وتمكينها في التنمية والمجتمع (وقد انتقد Lorgelly & Owen 1999 نتائج بارو وفسر بعضاً من معضلاتها. فقد أعاد هذه النتيجة إلى بعض التفسيرات منها أن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية. ولعل مثل هذا الاستنتاج ينطبق على تعليم المرأة في الوطن العربي أخذاً بالاعتبار معدلات الإسهام المتواضعة للمرأة بالنشاط الاقتصادي على الأقل كما تقيسه الإحصاءات والمحاسبة القومية إلى الآن (انظر تقرير التنمية البشرية حول ضرورة إعادة النظر في تقويم إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي).

وأشارت الدراسة Barro & Lee 2000 إلى أن تعليم المرأة في المستوى الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في تخفيض مُعدلات الخصوبة لدى السكان، وهو أمر يعتبره العديد من الاقتصاديين والديموغرافيين عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على السواء.

لم يكن التعليم محدداً واضحاً من محددات النمو في دراسة إمام وآخرين. فقد درس الباحثون الإسهام النسبي لكل من رأس المال والعمل ونمو الإنتاجية الكلية للعوامل على النمو الاقتصادي وكانت النتيجة غلبة إسهام رأس المال على إسهام كل من العمل ونمو الإنتاجية الكلية للعوامل خلال الفترة 1960 –1977 . وقد بينت الدراسة أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل له أثر إيجابي على بلدان شرق آسيا. أما على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد كانت النتائج مختلطة من حيث أثر التعليم على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل؛ ففي حين كانت الآثار موجبة في مصر والمغرب وتونس وتركيا فإن الأثر سالب في البلدان السيئة الأخرى في العينة، ومنها 5 بلدان بترولية.

5-2 مخزون التعليم، المفهوم والقياس:

يسعد الاقتصاديين المتحمسين لنظرية رأس المال البشري أن يذكروا أن الموارد البشرية هي عامل إنتاج يحتاج إلى استثمار مسبق شكله الأساسي التعليم. وأن نوعية العمل دالة في العديد من العوامل ، منها التعليم والتكوين (كماً ونوعاً) اللذان يتلقاهما الفرد قبل دخوله إلى سوق العمل أو خلال حياته المهنية. وهذا يسوغ حساب مخزون التعليم المتجسد في السكان أو بشكل أدق في قوة العمل ، وأن الإحصاء المادي "الخام" المعتاد لإعداد القوة العاملة لم يعد كافياً. وقد لاحظ شولتز (1961) أن "إجراء إحصاء لكل الأفراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه وتقدير أن العدد الذي سنتوصل إليه يمثل مقياساً لعامل اقتصادي ليس له معنى أكثر من إحصاء كل أنواع الآلات من أجل تحديد أهميتها الاقتصادية سواء على شكل مخزون رأس المال أو على شكل تدفقات الخدمات الإنتاجية التي تقدمها. كما أن ماركس أيضاً، عند تمييزه بين العمل البسيط والعمل المركب، اعتبر أن التعليم يمكن أن يكون مولّداً للتنمية باعتبار أن تقليص الإنفاق على تعليم العمال ينقص قيمة عملهم . إذن يمكن للمرء أن يقبل أنه إذا ، كان من الممكن في وقت بعيد اعتبار العمل غير المتطور تقنياً متجانساً (وهذا يسهل تجميع حجوم ذلك العمل) فإن هذا قد أصبح صعباً ، أكثر فأكثر، في أنماط العمل المعاصرة حيث المؤهلات والكفاءات أعلى تخصصاً وأصعب قياساً . وبذلك فإن البحث عن وحدة قياس مثالية يمكنها أن تقيس هذا الجزء من رأس المال قاد إلى أن تكون هذه الوحدة: هي التعليم.

ومن يقول تعليم يذكر المدرسة النظامية. فالمدرسة، بمختلف مراحلها، تنتج التعليم بمختلف سوياته ومن مختلف الاختصاصات والتكاليف . وإن منتجاتها قد كلفت من الأموال والموارد الأخرى ، وبذلك فإن من الممكن احتساب هذه التكاليف . ولكن ما هذه التكاليف ؟ أهي النفقات (الاستثمارية أم الجارية ، العمومية أم الخاصة،...) أم الكسب الضائع أيضاً (نتيجة للالتحاق بالتعليم عوضاً عن سوق العمل) أم هي الإنتاج المفقود ؟ . وتطرح العديد من المسائل التقنية ولكنها عرضة لأن تجد حلولها في محاسبة تحليلية (تكاليف) عوضاً عن محاسبة ادارية مرتبطة بالميزانية وتوزيعاتها . ويمكن للمرء أن يقترح حساب حجم التعليم المتجسد في السكان مقاساً بالدبلومات المدرسية أو بمخزون متوسط من السنوات التعليمية . ومثل وحدات القياس هذه يمكن أن تكون ملائمة للتعبير عن التعليم كماً و لكنها لاتدل كثيراً على نوعية التعليم ولا على مستوى صلته بالحاجات التنموية الدقيقة .

من الصعب قياس المخزون التعليمي بالمعنى الواسع لذلك نمثله بمتوسط سنوات الدراسة (مرجحاً أو غير مرجح) وهو بدوره لا يمثل نوعية التعليم بل لا يضمن حسن المقارنات الدولية أيضاً ، ولا حتى المقارنة ضمن البلد الواحد لفترات زمنية متباعدة وذلك لاحتمال الاختلاف في مفهوم السنة الدراسية من جانب ولاختلاف محتوى المخزون المتوسط من السنوات على السلم التعليمي ؛ إذ كلما ارتفع المخزون المتوسط احتوى سنوات تعليمية أعلى على السلم التعليمي، لذلك فإن هناك تحت التقدير للبلدان ذات المتوسطات المرتفعة من السنوات الدراسية ما لم نجد طريقة عادلة لترجيح السنوات حسب ارتفاعها على السلم. وقد يكون من المناسب أيضاً ترجيح تلك السنوات بحسب الاختصاصات في المرحلة الواحدة بناء على معايير ، مثل تكلفة الدراسة أو معدل العائد للاختصاصات المختلفة (القيمة السوقية لرأس المال البشري) .

إن قياس متوسط السنوات الدراسية على الرغم من فائدته وسهولة حسابه النسبية فإنه لا يشمل المهارات والخبرات التي تحصل عليها الفرد خارج المدرسة (التعليم غير النظامي) . وحتى إنه لم يشمل قياساً المهارات التي تحصل عليها الفرد في المدرسة ؛ إذ يقيس عدد السنوات الدراسية المكملة التي يمتلكها الفرد بغض النظر عن محتواها ونوعيتها ومدى قدم الحصول عليها (اهتلاك رأس المال البشري) .